



موجز السياسات

ومنذ ظهور جائحة كورونا وتداخلها مع أزمات عالمية أخرى، تواجه حكومات شمال أفريقيا صعوبة أكبر في تمويل التنمية، نظرًا لمحدودية هامش المناورة المالي المتاح لها، وارتفاع مستويات المديونية، والقيود التي تحول دون وصولها إلى الموارد الدولية. وفي هذا السياق، يمكن، من خلال تنفيذ إطار يوفر هيكلًا مناسبًا للاستثمار والابتكار، الاستفادة من التمويل الذي يوفره المغتربون بغية إطلاق العنان لاستثمار في شمال أفريقيا من شأنه أن يحدث تأثيرًا كبيرًا على التنمية.

اتجاهات الهجرة في شمال أفريقيا

لدى شمال أفريقيا أكبر عدد من المهاجرين مقارنة بجميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية، إذ بلغ مجموعهم حوالي ٢٥,٦ مليون بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١١,٤٧ مليونًا في عام ٢٠١٧، و١,٦٧ مليونًا في عام ٢٠١٠. وحظيت مصر بالعدد الأكبر من المواطنين العاملين في الخارج في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ عددهم ١٤ مليونًا، معظمهم في الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

وخلال العقد الماضي، شهدت بلدان شمال أفريقيا معدلات كبيرة لتدفقات المهاجرين إلى الخارج، وهو ما ساهم مساهمة مهمة في تنمية تلك البلدان من خلال التحويلات المالية. ففي عام ٢٠٢٣ على سبيل المثال، كان حوالي ٢,١ مليون مواطن جزائري يعيشون في الخارج، معظمهم في فرنسا. وتوجد جاليات جزائرية كبيرة أخرى في إيطاليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾ ويقم

التحويلات المالية: مصدر مهم للتمويل الخارجي في شمال أفريقيا

مقدمة

تعكس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الاعتراف بأن الهجرة محرك قوي للتنمية المستدامة، وذلك بالنسبة للمهاجرين كأفراد ولبلدانهم الأصلية وبلدان المقصد.⁽¹⁾ وتعود الهجرة بفوائد كبيرة تتمثل في اكتساب المهارات، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والاستثمارات من خلال التحويلات المالية. ويُسلط الضوء على مساهمة المهاجرين في التنمية في 'الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية' الذي يُستخدم بمثابة منبر لزيادة تلك المساهمة إلى حد كبير في المستقبل. ورغم الاعتراف المتزايد بالصلة بين المغتربين والتنمية، إلا أن هذه الصلة لم تُستكشف بعد على نحو كافٍ في سياق شمال أفريقيا، حيث تستمر تحويلات المغتربين في الزيادة.

وفي واقع الأمر، لقد أصبحت التحويلات المالية خلال العقد الماضي مصدرًا رئيسيًا للإيرادات المالية الأجنبية في شمال أفريقيا. وكانت أيضًا مصدرًا أكثر استقرارًا ومرونة مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات العملات الأجنبية الواردة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية.

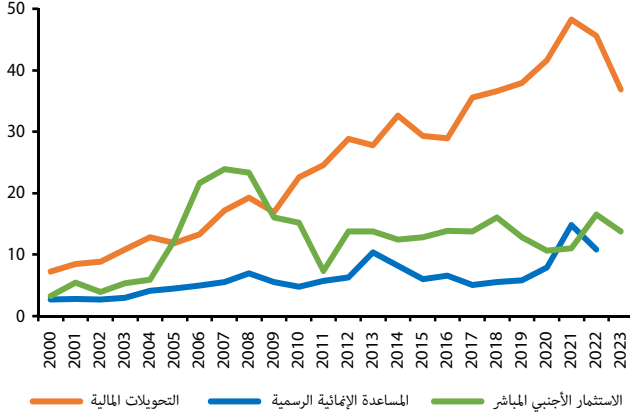
1 انظر على وجه الخصوص الأهداف 4-ب و5-2 و5-8 و7-8 و7-10 و10-ج و16-2 و18-17.

2 International Organization for Migration, Global Migration Data Portal. Available at www.migrationdataportal.org

(accessed on 30 November 2024).

3 المرجع نفسه

الشكل: إجمالي التحويلات المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في شمال أفريقيا، ٢٠٠٠-٢٠٢٣ (بمليارات دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (تم الاطلاع عليها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤)

أن معظم هذه المدخرات تُستثمر حالياً خارج أفريقيا، إلا أنه من الممكن تعبئتها من أجل التنمية الأفريقية من خلال أدوات مالية مثل سندات المغتربين

ولا تزال التحويلات تشكل مصدراً بالغ الأهمية للتمويل الخارجي في المنطقة دون الإقليمية (انظر الجدول). وفي ما يتعلق بحصة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي، كانت البلدان الثلاثة التي تصدرت قائمة بلدان المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢٣ هي المغرب (٨,٦ في المائة) ومصر (٦,١ في المائة) وتونس (٥,٦ في المائة). وتلقت مصر أكبر حصة من التحويلات في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢٣ (٥٨ في المائة). فاحتلت بذلك المرتبة الأولى في أفريقيا والحامسة عالمياً من حيث تدفقات التحويلات، بإجمالي قدره ١٩,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٢٨,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، وبالرقم القياسي (٣١,٥ مليار دولار أمريكي) الذي حققته في عام ٢٠٢١. وزادت التحويلات إلى المغرب بنسبة ٥,٢ في المائة لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وهو ما جعله يتبوأ المرتبة الثانية في المنطقة دون الإقليمية، بينما بلغت التحويلات إلى تونس ٢,٧

حوالي ٥ ملايين مغربي في الخارج، يعيش معظمهم في أوروبا^(٤) ولدى تونس أكثر من ١,٥ مليون مواطن يقعون في الخارج^(٥)،^(٦) ويقدر عدد الليبيين الذين يعيشون في الخارج بنحو مليونين، وتوجد أكبر الجاليات الليبية في إيطاليا، وتونس، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية^(٧). وتشير التقديرات إلى أن حوالي مليوني مواطن سوداني يعيشون في الخارج، وتوجد أكبر جالياتهم في الإمارات العربية المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية^(٨). وأخيراً، يعيش حوالي ٢٠٠ ألف مواطن موريتاني في الخارج، يقم معظمهم في أماكن أخرى من أفريقيا^(٩).

وفي سبيل الاستفادة الكاملة من المساهمة التي يمكن أن يقدمها مهاجرو شمال أفريقيا في تنمية بلدانهم الأصلية، يجب وضع إطار ملائم لمبادرات الإصلاح التي تشجع المغتربين على الاستثمار

تدفقات التحويلات المالية: مصادر مهمة ومرنة للدخل الأجنبي لشمال أفريقيا

لقد أصبحت التحويلات المالية أهم مصادر الدخل الأجنبي لبلدان شمال أفريقيا وأكثرها استقراراً، متجاوزة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الشكل). فهي تمثل ٧٠ في المائة من مجموع التمويل الخارجي في المنطقة دون الإقليمية، مقارنة بنسبة ١٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية و١٣ في المائة للاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال العقد الماضي، زادت التحويلات المالية من مهاجري شمال أفريقيا بأكثر من ١٠٠ في المائة، لتبلغ إلى نحو ٣٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وهو أعلى مبلغ مقارنة بجميع المناطق دون الإقليمية في القارة التي بلغ إجمالي التدفقات الواردة إليها ١٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣^(١٠). وتشير التقديرات إلى أن مدخرات المغتربين الأفريقيين ككل تبلغ ٥٣ مليار دولار أمريكي في السنة، وتبلغ مدخرات المغتربين من شمال أفريقيا ٦٠ في المائة من هذا المبلغ^(١١) ورغم

٤ المرجع نفسه

٥ المرجع نفسه

٦ يمثل الرقم المذكور 15 في المائة من مجموع سكان تونس، وهو ما يشكل أعلى نسبة من المواطنين الذين يعيشون في الخارج مقارنة بجميع بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٧ Omer Karasapan, "The impact of Libyan middle-class refugees in Tunisia" (Brookings Institution, 17 March 2015)

٨ Global Migration Data Portal

٩ International Organization for Migration, "L'OIM lance un portail pour localiser la diaspora mauritanienne", 1 June 2017

١٠ United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, "Remittances in Northern Africa: fact sheet", January 2024

١١ World Bank, "Harnessing the diaspora's resources to boost African development", 16 June 2011

موجز السياسات

أن تستمر التحويلات المالية إلى مصر في الزيادة بعد تنفيذ تدابير إصلاحية في آذار/مارس ٢٠٢٤، تشمل، من بين ما تشمل: استخدام القنوات الرقمية للتحويلات المالية في القطاع الرسمي؛ وقيام المصارف بإطلاق منتجات ادخار وصناديق معفاة من العمولات عندما يكون أصحابها من المصريين المغتربين؛ وتخفيف أسعار صرف العملات.⁽¹⁶⁾

ووفقاً لبنك المغرب، فقد بلغت تدفقات تحويلات المغتربين المغاربة ٥,٧ مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ١,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٣. وتوقع البنك أن تنمو التحويلات بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤ ككل، تليها زيادة أقوى بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٥.⁽¹⁷⁾

وتعتمد تونس على الزيادة المستمرة في تحويلات المغتربين التي تفوقت في أهميتها الاقتصادية على قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة. ووفقاً للبنك المركزي التونسي، فقد زادت التحويلات المالية للمغتربين التونسيين بنحو ٦,١٥ في المائة في عام ٢٠٢٤، ليصل مجموعها إلى حوالي ٨,١٣ مليار دينار (٢,٦١١ مليار دولار أمريكي) بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام. وتبين هذه الزيادة التزام المغتربين التونسيين المتواصل بدعم بلدهم

مليار دولار أمريكي، و١,٩ مليار دولار إلى الجزائر. وتستخدم التحويلات في الغالب للإفاق على التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، وتحسين مستويات المعيشة بشكل عام.⁽¹²⁾

وقد انخفضت التحويلات إلى شمال أفريقيا بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، الأمر الذي يعزى في المقام الأول إلى الانخفاض الحاد في التدفقات إلى مصر، حيث يُرجح أن تكون زيادة الفجوة بين أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق الرسمية والسوق الموازية هي السبب في انتقال التحويلات إلى القنوات غير الرسمية.⁽¹³⁾ وعقب توحيد أسعار صرف العملات في آذار/مارس ٢٠٢٤، ظهرت بوادر لانتعاش التدفقات عبر القنوات الرسمية. وقد دعمت زيادة تدفقات التحويلات إلى المنطقة دون الإقليمية الحسابات الجارية لبلدان كانت تواجه انعدام الأمن الغذائي، والجفاف، واضطراب سلاسل التوريد، والفيضانات والصعوبات المتعلقة بخدمة الديون. ومن المتوقع أن تزيد التحويلات إلى المنطقة دون الإقليمية بأكثر من ٥ في المائة في عام ٢٠٢٤ مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٢٣.⁽¹⁴⁾

وقد زادت التحويلات المالية من المصريين في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤ بنسبة ٤٢,٦ في المائة لتبلغ نحو ٢٠,٨ مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو ١٤,٦ مليار دولار أمريكي للفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.⁽¹⁵⁾ ومن المتوقع

الجدول: التحويلات المالية إلى بلدان شمال أفريقيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٠ و ٢٠١٩-٢٠٢٣

2023	2022	2021	2020	2019	2010	
0.8	0.8	1	1	0.9	0.1	الجزائر
6.1	5.9	7.4	7.7	8.4	5.7	مصر
1	1.1	0.1	2	0.8		موريتانيا
8.6	8.5	7.7	6.1	5.4	6.4	المغرب
0.9	2.9	3.3	1.8	1.6	2.5	السودان
5.6	6.3	6.3	5.4	4.3	4.5	تونس

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (اطلع عليه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤). البيانات عن ليبيا غير متاحة.

12 البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (تم الاطلاع عليها في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024).

13 المرجع نفسه.

14 المرجع نفسه.

15 البنك المركزي المصري، "بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج 20,8 مليار دولار خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2024"، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

Dilip Ratha and others, Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024, Migration and Development Brief, No. 40 16 (Washington, D.C., World Bank, June 2024)

Bank al-Maghrib, Revue Mensuelle de la Conjoncture Economique, Monétaire et Financière (Rabat, August 2024). 17

غير الرسمية، فهي تشهد زيادة في المبادرات الرامية إلى حشد المغتربين وتعزيز الأثر الإيجابي للتحويلات. وما لا شك فيه أن تعزيز الصلة بين التحويلات المالية والتنمية يشكل فرصة مهمة للمنطقة دون الإقليمية. وستتطلب الاستفادة من هذه الفرصة وضع سياسات وأدوات مصممة بشكل ملائم لاستغلال مساهمة التحويلات المالية في الاستثمار

وفي هذا السياق، تعكف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ برنامج بعنوان "تعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية في أفريقيا" من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٨ في تونس، وجزر القمر، وغانا، وكوت ديفوار، ولبسوتو، ومصر. وتكمن أهداف هذا البرنامج في: تقديم الدعم التقني للحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية على حشد التحويلات المالية من أجل تنمية بلدان المنشأ ودمج تلك الجهود في الاستراتيجيات، والسياسات، والخطط، والبرامج الإنمائية الوطنية؛ ومساعدة الحكومات على إرساء أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة تعكس سياقها الوطني وتجربتها العالمية، بهدف استحداث منتجات وأدوات تستهدف تعبئة الاستثمار من الجاليات المغتربة

الأصلي، لا سيما في سياق اقتصادي عالمي يتسم بعدم اليقين. وقد ساعدت هذه التحويلات البلد على الاحتفاظ باحتياطياته من النقد الأجنبي عند مستوى يعادل قيمة وارداته لمدة ١٢٢ يومًا.⁽¹⁸⁾

وتعد التحويلات ضرورية لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية بوصفها مصدرًا للنقد الأجنبي ولدعم الأسر. وثمة تحديات كبيرة أمام توجيه تلك التحويلات إلى استثمارات منتجة من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. ويمكن الاستفادة من التحويلات المالية لجمع تمويل إضافي للتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وسيساعد ذلك الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على التعجيل بالإصلاحات التي تجتذب الاستثمارات من قبل جاليات مغتربي شمال أفريقيا، وتزيد مشاركتها في التنمية الاقتصادية.

السبيل للمضي قُدَمًا

خلال العقد الماضي، أصبحت التحويلات المالية أداة حيوية ومرنة للتنمية ودعمت استقرار الاقتصاد الكلي في شمال أفريقيا. ورغم أن المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات مختلفة، مثل الحواجز التنظيمية وانتشار قنوات التحويل